إسرائيل ٢٠٠٨: ملخص تنفيذي

د.هنيدة غانم

للسنة السادسة على التوالي، يقوم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار»، بإصدار تقريره الاستراتيجي حول أهم المستجدات السنوية التي تشهدها الساحة الإسرائيلية. ويتعرض التقرير هذا العام من خلال الرصد والتحليل لأهم الأحداث والمتغيرات التي شهدتها إسرائيل في العام ٢٠٠٨ عبر ستة محاور أساسية: محور العلاقات الخارجية الإسرائيلية، المحور السياسي، المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي ومحور الفلسطينيين في إسرائيل، إضافة إلى الملخص التنفيذي. وقد اشرف على إعداد وكتابة التقرير مجموعة من الباحثين المختصين، الذين اتبعوا في تحليلهم، قراءة موضوعية استشرافية للإحداث التي ميزت العام ٢٠٠٨.

وحتفلت اسرائيل عام ٢٠٠٨ بالذكرى الستين لتأسيسها، حيث وصل تعداد سكانها حوالي ٧,٢٤٣,٦ مليون نسمة[١] منهم ٧٥,٥٪ (أي حوالي ٥,٤٧٨,٢ مليون) من اليهود و٢٠,٢٪ (أي قرابة ١,٤٥٠ مليون) من العرب، و٤,٣٪ (أي ٣١٥,٤ ألف نسمة) مصنّفون كآخرين، ويُقصد بهم مهاجرون غير معرّفين كيهود في وزارة الداخلية، جميعهم مسيحيون غير عرب أو غير مصنفين دينيا.[٢] ومن المهم الإشارة هنا أن دائرة الإحصاء الإسرائيلية تشمل في إحصاءاتها سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان التي احتلت العام ١٩٦٧، وفي حال استثنيناهم[٣] سيكون عدد سكان إسرائيل ٧,٠٩٠ مليون منهم ١,٢٩٦ مليون عربي، وتصل نسبة المواطنين العرب منهم إلى ١٨٪.

ومع مرور ستة عقود على تأسيسها يبدو أن إسرائيل ابتعدت من حيث وجهتها وبنيتها الداخلية عن «نموذج مجتمع المهاجرين المثالي» الذي أراده وحلم به قادتها المؤسسون وتحولت إلى مجتمع «عادي» يعاني ما تعانيه مجتمعات أخرى من فساد سياسي وصل قمة هرمها، ترافق مع ارتفاع في نسبة الجريمة والجريمة المنظمة، إضافة إلى تفشي الفقر بين فئاته المختلفة بمن فيهم الناجون من المحرقة، واتساع مضطرد في الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبالتوازي مع التحول إلى مجتمع «عادي» تبدو إسرائيل بعيدة كل البعد عن توفير «المكان الآمن» الذي وعدت به يهود العالم بعد إقامتها، بل أن إسرائيل تظهر أقل الأماكن «أمنا» لليهود مقارنة مع أي مكان آخر تتواجد فيه الجاليات اليهودية، وبعد ستين عاما على إقامتها ما زالت ترى في «القوة» مبدأ استراتيجياً أمثل لتأسيس علاقتها مع محيطها وترتيب علاقاتها مع جيرانها.

وفيما عدا ذلك فقد شهد العام ٢٠٠٨ مجموعة من الأحداث الدولية والمحلية المفصلية التي من شأنها أن تؤثر جديا على وجهة الدولة الإسرائيلية وخياراتها المستقبلية، كان من أبرزها دوليا انتخاب الرئيس الأميركي باراك أوباما وما قد يحمله من رؤى قد تؤثر على التعامل الإسرائيلي مع «الملف النووي الإيراني» والمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، يضاف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية التي ما زالت تأثيراتها غير مكتملة الوضوح. أما محليا فقد كان أبرزها الحرب على غزة التي جاءت في ظل تعاظم وتيرة انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين الفاشي، وإفلاس شبه تام لليسار الصهيوني بزعامة حزب العمل وميرتس.

انتخاب باراك أوباما

يشكل انتخاب أوباما بوصفه أول رئيس أميركي من أصول أفريقية وما يحمله من رؤى مختلفة للتعامل مع القضايا الدولية، تحديا جديدا للسياسة الخارجية الإسرائيلية في مواجهتها مع قضيتين أساسيتين هما الملف الإيراني النووي والملف الفلسطيني.

١. **التعامل مع الملف النووي الإيراني**: تعطي الإدارة الأميركية الجديدة الأولوية للخيار الدبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الإيراني. وتفيد تقارير صحافية حديثة أن الإدارة الأميركية بدأت تدرس إمكانية التنازل عن اشتراطاتها السابقة للدخول في محادثات مع إيران بتوقيف تخصيب اليورانيوم[٤]. وتقابل إسرائيل التوجه الدبلوماسي بتوجس وتستعد على أساس افتراض فشل المحاولات الدبلوماسية. وقد وضع بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد ما اسماه الملف الإيراني على قمة أولويات حكومته. وكشفت صحيفة «معاريف» العبرية أن نتنياهو تسلم فور جلوسه على كرسي رئيس الحكومة تقريرا مفصلا من رئيس هيئة أركان الجيش وقادة الأجهزة الأمنية، تناول «الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني»[٥]. وأشار شلومو غازيت[٦] أن نشر هذا الخبر لم يكن محض مصادفة بل على الأرجح تسريبا مقصودا من القيادة السياسية بهدف توجيه رسالة تهديد وتحذير لإيران[٧].

وقد تنبأت تحليلات سياسية أخرى بأن «**صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم يزيد احتمالات الحرب مع إيران، لكن «نقطة اللاعودة» لم يتم تجاوزها حتى الآن**[٨]». وأضافت أنه في الحلبة السياسية الإسرائيلية يسود الاعتقاد أن عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة «تقرب بالضرورة إسرائيل من حرب مع إيران»، وأن «شخصيات سياسية، كانت على اتصال مع نتنياهو، تقول إنه قد قرر تدمير المنشآت النووية الإيرانية».

٢. **التعامل مع القضية الفلسطينية**: سيعني انخراط الإدارة الأميركية بشكل فاعل في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، على أساس خارطة الطريق ومؤتمر انابوليس في ظل حكومة يمينية متصلبة، فتح الباب عمليا أمام مواجهة بين الإدارة الأميركية والإسرائيلية. وقد شهدت الأيام الأولى لحكومة نتنياهو بداية خلافات ما زال من المبكر الحكم على تطورها ومنحاها المستقبلي. فقد أعلن افيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي رفضه لمسار أنابوليس وعدم التزامه به، فرد الرئيس اوباما في خطاب له من تركيا

أن أنابوليس ملزم لكل الأطراف. وفي هذا السياق أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى أن الإدارة الأميركية بدأت جولة من اللقاءات مع مجموعة من أعضاء الكونغرس الموالين لإسرائيل [٩] لتحضيرهم لمواجهة ممكنه مع حكومة نتنياهو.

يبدو أن التوجه الأميركي الجديد الذي يتبناه أوباما يحمل بذور خلافات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية. **غير انه من المهم الإشارة هنا أننا لا نعتقد أن هذه الخلافات ستصل حدّ التصادم أو حدّ المس بالتحالف الاستراتيجي بينهما، بل من الممكن أن تأخذ طابع خلافات عينية بقضايا ذات صلة ولن تتحول إلى تصادم شامل بين الإدارتين.** إذ أن الخلاف مثلا حول الملف الإيراني لن يعني بالضرورة توقف الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي لإسرائيل، ولا التوقف عن دعمها سياسيا في الساحات والمحافل الدولية. وخلاصة القول بان التوتر أو الخلاف سيبقى في إطار التعامل مع إسرائيل بوصفها الحليف الاستراتيجي الأهم في الشرق الأوسط.

الأزمة الاقتصادية العالمية

تثير الأزمة العالمية مخاوف من انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي، وما زال من المبكر التكهن بحجم التأثير الذي ستتركه هذه الأزمة، إذ أن العالم ما زال في خضمها ويتحرك على إيقاعها. وعادة ما تترك هذه الأزمات آثارا متوسطة وبعيدة الأمد مما يعني أن تقييم انعكاساتها على الدولة الإسرائيلية يبقى رهينة الكيفية والآلية التي ستبلورها المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها.

ومن المهم أن نشير هنا إلى وجود تيارين مختلفين من المحللين الاقتصاديين الإسرائيليين ممن يستشرفون تأثير الأزمة إسرائيليا، حيث يقلل الأول من تأثير الأزمة على الاقتصاد الإسرائيلي، ويرى أن تأثيرها سيكون غير جدي وعابراً. فيما يذهب التيار الثاني إلى أنها ستترك تأثيرا جديا على وجهة الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره المستقبلي، ووفقا لتقديرات أوساط اقتصادية كبيرة في وزارة المالية والهيئات البنكية والصناعية فان إسرائيل مقبلة بسبب هذه الأزمة على فترة كساد اقتصادي كبير، قد يجرّ في أعقابه كما بين د. حسام جريس في الفصل الاقتصادي من هذا التقرير «تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي، تجميدا للأجور وإقالات واسعة، مضاعفة دفع رسوم البطالة، تخفيضاً للضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، وانخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن، إضافة إلى انخفاض أسعار الأسهم.

الحرب على غزة

شكلت الحرب على غزة حدثا مفصليا على الصعيد المحلي الداخلي والإقليمي. جرى من خلالها تكريس المأزق الإستراتيجي العسكري الذي يتلخص بعدم وجود إستراتيجية عسكرية واضحة للتعامل عسكريا مع المنظمات المسلحة غير النظامية. لم تغفل إسرائيل في الحروب الأخيرة التي خاضتها سواء في لبنان ٢٠٠٦ أو غزة ٢٠٠٨ هذا المأزق، وحاولت تلافيه من خلال تأكيداتها أن الهدف من حربها ليس القضاء على حماس بل من أجل إعادة الاعتبار لقوة «الردع» وترميم هيبة الجيش أمام مواطنيها أولا وأمام عدوها ثانيا. وتنطلق هذه

المقولة من الاعتراف الصريح بان الحرب لا تشن من أجل هزيمة العدو والانتصار عليه عسكريا كما في الحروب التي تخوضها جيوش نظامية، بل في إخافة العدو وإضعافه كما يبين ذلك فادي نحاس في تقريره حول المشهد العسكري والأمني في إسرائيل.

من المهم الالتفات إلى الأبعاد التي يحملها الاعتراف بعدم إمكانية الانتصار على القوات غير النظامية في مقابل التمسك بنظرية الردع. إذ أن سياسة الردع الإسرائيلية ترجمت في الحرب على غزة من خلال انتهاج «سياسة الجموح بوصفها سياسة حربية»، حيث تظهر الدولة كمن فقدت السيطرة على نفسها وأطلقت العنان لذراعها العسكرية، الأمر الذي يعني رفع سقف خسائر عدوها ودب الرعب فيه دون الالتفات إلى القيود الدولية القانونية أو الأخذ بعين الاعتبار التمييز القانوني الدولي بين المسلحين والمدنيين. ونشير هنا إلى ضرورة التمييز بين قدرة الجيش على الانتصار من خلال القضاء على الخصم أو تفكيك قدراته على المواجهة ولو لفترة معينة وبين الوصول إلى حالة هدوء مؤقتة ناتجة عن ظروف آنية وضغوط دولية من دون تفكيك قدرات العدو أو حتى إضعافها جديا، مما يعني عمليا إبقاء أسباب الحرب قائمة على حالها، وقابلة للاستخدام مجددا عند أي تدهور ميداني.

هذا وقد يترتب عن هذا المأزق إسقاطات مستقبلية في ثلاثة مستويات:

عسكريا: تصاعد دموية المواجهات المقبلة: إن عدم القدرة على الحسم لن يعني بالضرورة أن النتيجة إيجاد بديل دبلوماسي بل قد يكون العكس صحيحا، أي اعتبار القوة التي استخدمت لم تكن كافية لخلق الردع المطلوب، وان الأمر الذي لم يحل بالقوة سيحل مستقبلا بتفعيل قوة أكبر، ويعني هذا عمليا أن الحروب القادمة التي ستخوضها إسرائيل ستصبح **أكثر دموية، وان كانت ستكون أيضا أقل فائدة سياسيا**.

سياسيا: تكريس **حالة التحول إلى اليمين** والنزوع في المدى المنظور نحو الأحزاب الأكثر يمينية مثل إسرائيل بيتنا، والتي ترى أن الفلسطيني لا يفهم إلا لغة القوة. فتاريخيا تزيد المواجهات العسكرية من تقوقع المجتمع الإسرائيلي ومن زيادة حدة الاستقطاب فيه، وهو ما تجلى في الحرب الأخيرة من خلال زيادة قوة اليمين وانكماش ما يسمى بقوى «اليسار» الصهيوني الذي أيد هذه الحرب.

على مستوى العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل: سيزداد التضييق أكثر على الأقلية الفلسطينية بسبب اعتبارها داعمة «للإرهاب». لقد أثبتت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أنها تقف إلى جانب المقاومة بغض النظر عن انتماءاتها وهو ما فسر إسرائيليا تنكرا لحق الدولة في «الدفاع» عن نفسها، وتهديدا داخليا لها.

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى سواء على مستوى عالمي أو محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من التغيرات والمستجدات التي تأثرت حينا بالأحداث التي فصلناها سابقا وتبلورت على صداها أو كان لها حراكها الخاص كما تم تفصيلها في محاور التقرير المختلفة.

محور العلاقات الخارجية

بدأ العام ٢٠٠٨ في ظل صدى وعود الحل التي انطلقت من مؤتمر انابوليس في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧ وانتهى على صدى الحرب على قطاع غزة. وبين وعود الحلّ من جهة وصدى آلة الحرب الإسرائيلية من جهة أخرى، مضى عام آخر على **الانقسام الفلسطيني استغل إسرائيليا لتحويل مفاوضاتها مع السلطة الوطنية إلى «لعب في الوقت الضائع»**، حيث تذرعت إسرائيل بحالة الانقسام الفلسطيني لإثبات ضعف شريكها المفاوض وتأكيد عدم قدرته على فرض سيطرته على الأرض، وبالتالي عدم قدرته على تطبيق حل دائم. ولا تكمن المشكلة هنا بمحاولات إسرائيل التملص من الوصول إلى حلّ، بل من عملها الدؤوب على إظهار الفلسطيني بوصفه عقبة أمام الحل، وهو أمر يفنده الواقع، إذ تفيد قراءة الخارطة الحزبية الإسرائيلية أن حكومة اولمرت السابقة لم تكن قادرة في ظل بنيتها الائتلافية على تمرير أي حل مقبول دوليا ناهيك عنه فلسطينيا على أحزابها المشاركة في الحكومة.

وسعت إسرائيل خلال المفاوضات إلى التوصل إلى إعلان مبادئ يضم الخطوط الرئيسة للتسوية النهائية ويتحول إلى اتفاق رف يتم تنفيذه في المستقبل مع استثناء أو تأجيل بحث قضايا القدس واللاجئين[١٠] فيما أعلن الجانب الفلسطيني رفضه لأي اتفاق جزئي أو انتقالي أو تأجيل واستثناء بحث أية قضية من قضايا الوضع النهائي، وأصر على التوصل إلى اتفاق كامل يعالج جميع القضايا.

وبالتزامن مع خطابها حول عدم وجود شريك فلسطيني وقادر على الوصول إلى قرارات حاسمة، استمرت حكومة أولمرت بإنشاء آلاف الوحدات السكنية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بهدف خلق وقائع على الأرض تعيق أي حل مستقبلي، وتحيل حل الدولتين إلى ضرب من المستحيل.

وبالتناغم مع خطابها وممارساتها انتهجت سياسة **حصار مشدد اتجاه قطاع غزة أسسته على مبدأ «الغذاء مقابل التهدئة»** وتوجته في نهاية العام ٢٠٠٨ بحرب دامية.

العلاقة مع مصر: أثر الواقع الميداني في غزة وسيطرة حماس عليها والوساطة المصرية للتوصل إلى تجديد التهدئة على العلاقة الإسرائيلية المصرية. **وقد تميزت العلاقة مع مصر بالتوتر حينا وبالتناغم حينا**، وهناك من يعزو الموقف المصري من حرب غزة بارتباطه بمفهوم الأمن القومي المصري الذي يخشى دخول إيران إلى غزة من خلال دعمها حماس وبالتالي تهديد أمنها. وأظهرت إسرائيل نفسها أمام العالم كمن نجحت في تحويل الحرب على حماس إلى حرب تخدم ليس فقط المصلحة الإسرائيلية بل المصرية مما وضع مصر تحت ضغط الرأي العام العربي.

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: جاء انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، ليطوي صفحة حقبة بوش التي تميزت بانحياز كامل لإسرائيل. **ويثير قدوم أوباما كما أسلفنا المخاوف خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الملف الإيراني والقضية الفلسطينية.**

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: شهد العام ٢٠٠٨ تقدماً للعلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي على المستويات، السياسية والاقتصادية. غير أن تعميق العلاقات الرسمية ترافق مع اتساع حملة المناهضة الشعبية لإسرائيل خصوصا

في ظل الحرب على غزة، مع استمرار صدور مواقف رسمية أوروبية تؤيد حل الدولتين وترفض الاستيطان، وبقيت إسرائيل تتحفظ على دور أوروبي نشط في عملية السلام. .

العلاقة مع تركيا: على الرغم من تأزم العلاقات الإسرائيلية التركية خلال الحرب على غزة، إلا أن تقاطع المصالح بين الدولتين يشير أن العلاقة بينهما هي علاقة إستراتيجية متينة، مما يعني توقع انفراج قريب لهذه الأزمة.

العلاقة مع روسيا: شهدت العلاقات الإسرائيلية الروسية عام ٢٠٠٨ توترا ناجما عن ثلاثة أسباب:

١. الحرب الروسية- الجورجية في آب ٢٠٠٨، إذ كانت إسرائيل من الدول الأساسية التي شاركت من خلال خبرائها العسكريين في تدريب وتزويد جيش جورجيا بالسلاح.

٢. الدعم الروسي للترسانة العسكرية السورية والإيرانية، وخصوصاً برنامجها النووي.

٣. الموقف الروسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والانفتاح الروسي على كل أطراف المعادلة الفلسطينية.

العلاقة مع الهند: استغلت إسرائيل الهجمات على مدينة «مومباي» لتعزز من علاقاتها مع الهند من أجل تأكيد التحالف الأمني الاستراتيجي بين البلدين، باعتبار أن كلا البلدين يواجه خطرا «إسلاميا». وقد برزت دلالات تعزيز التعاون الأمني بين البلدين من خلال صفقات الأسلحة المشتركة، حيث تحولت إسرائيل إلى أكبر مصدر للسلاح الأساسي للهند، وتغلبت بذلك على روسيا في هذا المجال، كما أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أن هجمات مومباي عمقت التعاون بين البلدين على صعيد عسكري من خلال تطوير مشترك للصواريخ متوسطة المدى[١١]. أما على مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد حدث تقدم في حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل، ففي الأشهر الثمانية الأولى في العام ٢٠٠٨، ازداد حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند بحوالي ٢٣٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٧، بينما ارتفع حجم الواردات من الهند في نفس هذه الفترة بحوالي ٧٪.

العلاقة مع الصين: استمرت العلاقات السياسية بين الصين وإسرائيل في العام ٢٠٠٨ بالتأثر المباشر بالعلاقات الأميركية- الصينية، حيث كانت الولايات المتحدة تضع عراقيل وتحفظات على أي تعمق في العلاقات بين إسرائيل والصين، وخصوصا في المجال العسكري الأمني على اعتبار أن هذا التعاون ينعكس سلباً على توازن القوى في شرق آسيا، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين استمرت بالنمو وبصورة كبيرة جداً في العام ٢٠٠٨.

المحور السياسي والحزبي

جاءت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في العاشر من شباط ٢٠٠٩ في ظل نتائج الحرب على غزة وما حملته من اعتقاد بنجاح الجيش فيها، وفشل المستوى السياسي ترجمة هذا «النجاح» إلى مكاسب سياسية، وفي ظل حالة اصطفاف عامة حول الحرب. وقد جاءت هذه الانتخابات كمحصلة لتراكمات سياسية مستمرة ميزت العام ٢٠٠٨، كان أبرزها:

- تفاقم عدم استقرار حكومة أيهود أولمرت على خلفية التحقيقات البوليسية مع رئيسها وانخفاض شعبيته منذ حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان، وعلى خلفية الجمود السياسي.

- استقالة أولمرت نفسه وانتخاب خليفة له في رئاسة كديما [تسيبي ليفني] والصراع على خلافته وتأثير ذلك على تماسك كديما.
- فشل رئيسة كديما المنتخبة في تأليف حكومة إسرائيلية جديدة تحمل صفة الاستمرارية، وموقف حزب شاس.
- تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة وتحديدها في ١٠ شباط ٢٠٠٩.

تحمل نتائج الانتخابات مجموعة أولية من الدلالات التي من المتوقع أن تؤثر على الساحة الإسرائيلية ككل إضافة إلى تأثيرها على مسار التفاوض الفلسطيني وانحسار أية فرصة للتوصل لاتفاقيات جدية مع هذه الحكومة. وبالإمكان الإشارة إلى أهم الدلالات والسيناريوهات التي تحملها نتائج الانتخابات الإسرائيلية:

أولا: سيناريو جاهز لانتخابات مبكرة

تحمل نتائج الانتخابات في طياتها سيناريو مستقبلياً جاهزاً لانتخابات إسرائيلية مبكرة. إن تشكيل حكومة نتنياهو من أحزاب متنافرة أيديولوجيا، إضافة إلى عدم الحسم لصالح الليكود مقابل كديما يزيد من احتمالية استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي تميز المشهد السياسي الإسرائيلي منذ ١٩٧٧. إن تشكل الحكومة من قطبين متناقضين هما الأحزاب المتدينة وعلى رأسها شاس من جهة وحزب إسرائيل بيتنا من جهة أخرى سيجعلها رهينة صراعاتهم الأيديولوجية فيما يتعلق بالحريات الشخصية، يضاف إلى ذلك بالطبع ما يحمله باراك من مطامح سياسية قد تسرع في انسحابه من هذه الحكومة، في حال تواجد شباك فرص ملائم. كما من المهم أن نأخذ هنا بعين الاعتبار أن كديما ستبقى تشكل خطراً على حكومة نتنياهو، إذ أنها ستبقى خيارا بديلا تلوح به الأحزاب التي تشكل حكومته في حال رفض إملاءاتها.

ثانياً: انزياح عام في إسرائيل نحو اليمين

شهدت الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨ انزياحة مثابرة باتجاه اليمين عبرت عن نفسها بازدياد قوة حزب الليكود و«إسرائيل بيتنا» مقابل انحسار مستمر لقوة حزب العمل وحزب ميرتس. فقد بدا واضحا أن جزءاً من مصوتي حزب العمل ذهب باتجاه حزب كديما فيما انزاح قسم من مصوتي الليكود باتجاه حزب ليبرمان، كما قامت نسبة من النساء من مصوتات ميرتس بالتصويت لكديما دعما لليفني كونها ثاني إمرأة من الممكن أن تكون رئيسة للدولة الإسرائيلية بعد غولدا مئير.

ثالثا: حزب كديما يؤسس نفسه

كان من النتائج المهمة للانتخابات قدرة كديما ك «حزب جديد» الحفاظ على قوته كأكبر حزب في إسرائيل رغم الاستطلاعات التي توقعت تردي قوته. بل وتوقعات بعض المحللين بانهياره شأن من سبقه من الأحزاب الجديدة التي نجحت في الدخول بقوة في بداياتها ولكنها سرعان ما تبخرت.

رابعا: إفلاس «اليسار الصهيوني»

كرست نتائج الانتخابات حالة الإفلاس السياسي لما يسمى إسرائيليا اليسار الصهيوني، وأظهرت ابتعاد جماهيرها من المصوتين التقليديين عنها. وقد أثارت نتائج الانتخابات النقاشات الحادة حول أسباب هذا الانهيار، وللتوضيح نشير أن حزب ميرتس وحزب العمل حصدا في العام ١٩٩٢ معا ٥٦ مقعدا، فيما حصلا معا في الانتخابات الأخيرة على ١٦ مقعدا.

المحور العسكري

تظهر آليات وأساليب إدارة الحرب على غزة أن القيادة العسكرية والسياسية وضعت توصيات تقرير فينوغراد نصب أعينها، وظهرت القيادة كمن استخلصت العبر من الإخفاقات التي ميزت حربها السابقة على لبنان، وكمن بلورت خطة حرب تعمل على تفادي المطبات التي وقعت فيها صيف ٢٠٠٦ . وفي مقابل حالة الارتباك السياسي والعسكري التي ترافقت مع حرب لبنان الثانية، ظهرت المؤسسة الإسرائيلية واثقة، وتتبع تكتيكات واضحة حول إدارة الحرب، كان أهمها :

١ . إتباع سياسة التعتيم والمراوغة في كشف أهداف الحرب وعدم توضيحها تماما من أجل ضمان خطّ رجعة .

٢ . عمد الساسة عند التصريح عن هدف الحرب اعتماد أهداف ممكنة وليست كبيرة . إذ لم يصرح القادة أن هدف الحرب مثلا القضاء على حماس بل إضعافها وإعادة قوة الردع لإسرائيل .

٣ . صمت القادة العسكريون، وامتنعوا عن الإدلاء بأي تصريحات حول سير العمليات، واتبعوا سياسة التعتيم حول تطور الأحداث ومستقبلها .

٤ . التخطيط الجيد والإعداد لمواجهة سيناريوهات صعبة ومختلفة، وعدم الاستهانة بقدرات حماس بل حتى تضخيمها، وتحضير المجتمع نفسيا لسقوط العديد من الجنود في ساحة المعركة . إن التحضير لسيناريوهات صعبة جعل نتائج الحرب تبدو إسرائيليا بمثابة نجاح باهر، إذ سقط عدد قليل جدا من القتلى في الجانب الإسرائيلي، بالمقابل بدت المقاومة هزيلة قياسا بالتوقعات التي سبقت الحرب .

٥ . اعتماد النموذج الأحادي للتعامل مع حماس . حيث تبادر إسرائيل إلى وضع خططها دون أخذ الطرف الآخر بالحسبان . من هنا جاء إعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد والهدف وضع حماس أمام أمر واقع لا تستطيع رفضه بعد كل ما لحق غزة من دمار، وفي الوقت نفسه لا تكون قادرة على التفاوض على شروطه .

أما على صعيد مواجهة الملف الإيراني فان إسرائيل تؤسس لمواجهته من خلال :

الافتراض إن إيران تجاوزت «السقف التكنولوجي»، وأن والوصول إلى القدرة النووية بالمستوى العسكري أصبح مسألة لا يمكن السكوت عنها . من هنا وعلى الرغم من المحاولات الأميركية استنفاد الخيار الدبلوماسي فان إسرائيل تعمل على إعداد خططها العسكرية للتحرك ضد إيران[٢١] .

المحور الاقتصادي

تصل ميزانية إسرائيل المقترحة للعام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٥ مليار شيكل[١٣] . وقد تمت المصادقة على اقتراح الميزانية خلال ولاية الحكومة السابقة برئاسة أيهود أولمرت، وجرى خلالها تكريس إعطاء أولوية للقطاع العسكري، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ٥ , ١٪ خلال العام .

وقد شهدت الساحة الاقتصادية العام ٢٠٠٨ تطورات مختلفة، ارتبط جزء منها بالأزمة المالية العالمية وآخر بالحرب على غزة، فيما جاء بعضها استمرارا لتوجهات سابقة نذكر منها :

ظهور بوادر ركود اقتصادي: بدأت بوادر تأثير الأزمة المالية العالمية بالظهور مؤخرا في الساحة المالية الإسرائيلية. وتشير الإحصاءات الإسرائيلية المنشورة إلى ازدياد حدة تباطؤ الفعاليات الاقتصادية مع انتهاء العام ٢٠٠٨ ، ويأتي ذلك بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥ ٪ .

زيادة شديدة في التضخم المالي: سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨ ازديادا تعاظمت على أثره المخاوف من تجاوز التضخم المالي حاجز ٣٪ وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧ ، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٦ ,٣٪ .

خسائر مالية بسبب الحرب على غزة: تشير التقارير الأولية إلى أن قطاع الاقتصاد الإسرائيلي تعرض لخسائر كبيرة بسبب الحرب على غزة، وتشير هذه التقارير إلى خسائر أولية بحوالي ٤ ,١٠ مليار شيكل (٦ ,٢ مليار دولار) مع العلم انه ما زال من السابق لأوانه تقدير كل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب، وذلك بسبب التأخير في بعض التقارير الصادرة من بعض الشركات الإنتاجية بمدى خسائرها جراء إغلاقها فترة الحرب.

ازدياد التوجه نحو الخصخصة: حمل العام ٢٠٠٨ ازديادا ملحوظا لتوجه الدولة لخصخصة غير مسبوقة في قطاعات الخدمات العامة في إسرائيل.

انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل: شهد العام ٢٠٠٨ تراجعا مستمرا لسعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار أمام الشيكل. خلق ذلك خشية في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من أن يؤدي الشيكل القوي إلى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدَّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة.

المحور الاجتماعي

في ذكرى تأسيسها الستين يبدو أن إسرائيل تتحول إلى دولة «عادية» مبتعدة عن النموذج المثالي الذي وضعه مؤسسوها الأوائل، ويتجلى هذا من خلال فحص المعطيات في أربعة محاور: محور الفقر، محور الفساد، محور الجريمة المنظمة ومحور العنف المجتمعي.

محور الفقر: يشير تقرير الفقر للعام ٢٠٠٨ إلى أنه كان في إسرائيل نحو ٤١٨ ألف عائلة فقيرة تضم ٦٣ ,١ مليون إنسان منهم ٤٠٠ ،٧٧٧ طفل. ويبيِّن التقرير البديل للفقر الذي تنشره جمعية «لتت» [١٤] أن ٨٢٪ من الأشخاص الذين يتلقون المساعدات من جمعيات تعنى بالفقراء، يعيشون تحت خط الجوع، ولا يملكون القدرة على الحصول على الغذاء اللازم لحياة صحية أساسية للغاية.

محور الفساد: حملت السنوات السابقة زيادة في وتيرة كشف قضايا الفساد وإساءة أصحاب المناصب الرسمية لاستعمال صلاحياتهم. ضمت قائمة المتهمين مسؤولين كبارا في الدولة، وطالت وزير المالية في حكومة كديما الأخيرة، أبراهام هيرشزون، ورئيس الدولة موشيه قصاب ورئيس الحكومة السابق أيهود أولمرت، ففي السادس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، أعلم المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز أولمرت عن نيته تقديمه للمحاكمة بتهم فساد تتلخص في

استغلال المال العام للمصالح الخاصة. فيما أعيد فتح ملف الاغتصاب الموجه إلى رئيس الدولة السابق موشيه قصاب مجددا، وتوجيه تهمة الاغتصاب له رسميا، ناهيك عن التحقيقات الجارية حاليا مع افيغدور ليبرمان ومقربين له، بمن فيهم ابنته، بتهم الفساد وسوء استخدام السلطة.

محور الجريمة المنظمة: تشير تقديرات الشرطة الإسرائيلية إلى وجود ١٦ تنظيما للجريمة المنظمة تقودها أكبر العائلات الضالعة في عالم الجريمة في إسرائيل، وتشبه عملية إدارتها والهرمية والترتيب الداخلي فيها أسلوب التنظيم الذي تتبعه المافيا الكبرى في العالم.

ويشير بعض المختصين الإسرائيليين أن هناك أدلة تثبت أن عصابات الجريمة المنظمة في إسرائيل تعمل، إضافة إلى مجال الجريمة المباشرة، في مجال ما يسمى «السوق الرمادية»، الذي يشمل أعمالا مشروعة من الناحية القانونية على الرغم من موضعتها على تخوم المقبول أخلاقيا.[١٥] وتضيف بعض المعلومات أن هناك أدلة على وجود علاقات غير مشروعة بين منظمات الجريمة وبين أوساط في السلطة وبضمنها داخل الشرطة الإسرائيلية، وان العديد من هذه المنظمات أقامت لها فروعا وامتدادات في عدد من دول العالم.

محور العنف المجتمعي: في تقريرها التلخيصي لسنة ٢٠٠٨، كشفت الشرطة الإسرائيلية عن حصول ١٢٢ حادث قتل في ٢٠٠٨. كما شهدت السنة نفسها، حسب التقرير، ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في عدد المخالفات الجنائية التي يرتكبها الأحداث، كما شهد العام ٢٠٠٨ ارتفاعا بنسبة ٣٨٪ في عدد حالات القبض على مرتكبي جرائم تجارة المخدرات، فيما تم ضبط ٣٠٣ كغم هيروين في ٢٠٠٨ مقارنة ب ١٣٦ كغم في ٢٠٠٧[١٦].

محور الفلسطينيين في إسرائيل

شهد العام ٢٠٠٨ مجموعة من الأحداث المفصلية التي تؤثر على واقع الفلسطينيين في إسرائيل:

أولا: **استمرار تشريع القوانين الموجهة ضد العرب**، ومنها:

- قانون المواطَنة (التعديل التاسع).[١٧] حيث **يمنح تعديل القانون دولة إسرائيل إمكانيّة سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل»**. وعادة ما توجه مثل هذه التهم للعرب في إسرائيل.
- **تمديد سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل** (أمر مؤقت) لعام ٢٠٠٣: حيث يعني ذلك عدم السماح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل.
- **تعديل قانون أساس الكنيست (التعديل ٣٩)** حيث يمنع بموجبه أي شخص زار دولة عدوّ بصورة غير قانونيّة من الترشيح[١٨] وهو قانون موجه للضغط على السياسيين العرب بهدف منعهم من التواصل مع دول تعتبرها إسرائيل عدوة.

ثانيا: **شرعنة التعامل مع العرب على أساس كونهم تهديدا للدولة**: فقد شكل صعود حزب إسرائيل بيتنا بقيادة افيغدور ليبرمان، إشارة إلى تحويل شعار الولاء مقابل المواطنة الذي رفعه قبيل الانتخابات إلى شعار مقبول

على أغلب الأحزاب الصهيونية بما فيها كديما والليكود، وقد انعكس ذلك في الموافقة المبدئية على الشعار في المفاوضات التمهيدية التي أجراها ليبرمان مع كديما والليكود قبيل تشكيل الائتلاف الحكومي .

ثالثا : **الاعتداء المباشر على الفلسطينيين في إسرائيل** واستهداف أملاكهم والتحريض عليهم . تجلى هذا في أحداث عكا التي اندلعت عشية يوم الغفران، واستمرت عدة أيام من دون أن تنجح الشرطة في إيقافها .

رابعا : **التضييق والملاحقة خلال فترة الحرب على غزة** حيث اعتقلت إسرائيل أكثر من سبعمائة مواطن عربي، واستدعت جزءاً من القيادات العربية للتحقيق .

تشير هذه المعطيات إلى استمرار تآكل صيغة المواطنة التي يحظى بها المواطنون العرب في إسرائيل، وتثير مخاوف العرب من أن التصريحات التي يدلي بها بعض القادة ضدهم لا تندرج في إطار الهفوات الكلامية بل تعبر عن سياسة جديدة تستهدفهم مباشرة، وتعمل على قمع أية محاولة من طرفهم لتغيير الأسس الصهيونية للدولة بالطرق الديمقراطية، وهو الأمر الذي كان قد عبر عنه أصلا يوفال ديسكن رئيس الشاباك – المخابرات الداخلية في لقاء سري مع رئيس الوزراء السابق أيهود اولمرت، ونشرت تفاصيله لاحقا في جريدة معاريف في ١٣ آذار ٢٠٠٧ ، حيث قال أن العرب باتوا يشكلون خطرا على الدولة، وأعرب بالذات عن قلقه من نشر مشاريع الرؤى التي أعدها مثقفون وخبراء عرب بهدف طرح صيغة مستقبلية لتنظيم العلاقة بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والدولة . ومما لاشك فيه أن استمرار التشريع المميز ضد العرب من جهة، وجعل الولاء شرطا لمواطنتهم، ومن ثم الاعتداء عليهم واستهدافهم ليس إلا جزءاً من ترجمة عملية للنظر إليهم على أساس كونهم خطرا على الدولة يجب معالجته .

هوامش

[١] تشير الإحصائيات الأخيرة التي نشرت في إسرائيل عشية عيد استقلالها الـ ٦١ الى ارتفاع عدد السكان ليصل الى ٧،٤١١،٠٠٠ منهم ٥،٥٩٣،٠٠٠ من اليهود ويشكلون ٧٥٪ من مجموع السكان و ١،٤٩٨،٠٠٠ من العرب ويشكلون ٢٠,٢٪ من المجموع السكاني إضافة الى ٣٣٢٠٠٠٠ (أي ٤,٣٪ آخرون)، في المقابل كان عدد سكان إسرائيل عام ١٩٤٨ ٨٠٦ الف شخص. يشار هنا أن هذه الأرقام تشمل سكان القدس الشرقية والعرب في هضبة الجولان المحتلة. دائرة الاحصاء المركزية، «بيان للصحافة عشية عيد الاستقلال الـ ٦١ لدولة إسرائيل» ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٩.

[٢] بيان للصحافة، دائرة الإحصاء المركزية، ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٧

[٣] تفيد أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن تعداد العرب في القدس يصل ٢,٦٠٥ مقابل ٤٨٧,١ من اليهود فيما يبلغ عدد سكان الهضبة السورية العرب ٢,٢٢٩ للمزيد انظر كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل لعام ٢٠٠٧ أو http://www.cbs.gov.il/energy/

[4] David E. Sanger, 2009, U.S. May Drop Key Condition for Talks With Iran, the New York Times, 14.4.2009.

[٥] بن كسبيت، «يتحضرون للتهديدات: عرض الخيار العسكري على نتنياهو» معاريف، ٨/ ٤/ ٢٠٠٩. انظر :
http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/876/998.html

[٦] رئيس سابق لشعبة الاستعلامات في جهاز المخابرات الإسرائيلي (١٩٦٤-١٩٦٧)

[٧] شلومو غازيت، «ثرثرة إسرائيلية» معاريف ١٣/ ٤/ ٢٠٠٩.

[٨] ألوف بن، «هل سيهاجم؟»، هآرتس، ١/ ٤/ ٢٠٠٩. http://www.haaretz.com/hasite/spages/1075414

[٩] الوف بن ونتاشا موزغوبيا «رجال اوباما يوجهون رجالا بارزين في الكونغرس نحو مواجهة مع نتنياهو»، هآرتس، ٨/ ٤/ ٢٠٠٩
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1077326.html

[١٠] ألوف بن. المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية: ما اتفق عليه وما لم يتفق عليه. «مباط عال»، عدد ٥٦ أيار ٢٠٠٨.

[١١] موقع يديعوت احرونوت على الانترنت. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3671676,00.html

[١٢] بن كسبيت، م. س.

[١٣] سعر صرف الدولار عند كتابة التقرير ٤,١٧ شيكل للدولار الواحد

[١٤] لا يورد التقرير البديل أرقاما مطلقة لأعداد المحتاجين، حيث أنه من الصعب حصر الأرقام الدقيقة.

[١٥] داني غمشي، الجريمة المنظمة لا تنبت في الفراغ. موقع ynet، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨

[١٦] هآرتس ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩

[١٧] قَدَّمَ اقتراح القانون في الكنيست العاشرة، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧، عضوُ الكنيست غلعاد أردان (الليكود): ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ :
http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/1708.rtf

للاطّلاع على نصّ القانون، انظر موقع الكنيست :
http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/3/175_3_8.rtf

[١٨] خلال فترة سبع سنوات قبل ترشّحه.